

## بيان تحالف العلماء: الجزء (أ): النطاق والمبادئ

اسم المنظمة (خاص بالمراقبين لدى اللجنة)	"تحالف علماء من أجل معاهدة بلاستيك فعالة" (تحالف العلماء) بتنسيق من "المعهد النرويجي لبحوث المياه"
الجهة المعنية بالاتصال ومعلومات التواصل بشأن البيان	الأمانة العامة لتحالف العلماء <a href="mailto:scientists.coalition@ikhapp.org">scientists.coalition@ikhapp.org</a> <a href="https://ikhapp.org/scientistscoalition">https://ikhapp.org/scientistscoalition</a>
التاريخ	15.08.2023

### 1. النطاق

#### النطاق المقترح:

يقر قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 14/5 صراحةً بالحاجة إلى اتباع "نهج شامل يتناول دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية"، سعياً لتحقيق "الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية"، "بما في ذلك" في البيئة البحرية، أي جميع الأوساط البيئية. وهناك توافق في الآراء العلمية على أن "دورة الحياة الكاملة" للبلاستيك تبدأ في مرحلة تحديد مصادر المواد الخام.

وعليه يوصى "تحالف العلماء" بضرورة أن تتجاوز المناقشات هذه المجالات التي تم الاتفاق عليها قبل 18 شهراً وأن تعطي الأولوية بدلاً من ذلك للمناقشات المتعلقة بتدابير الرقابة الحاسمة ووسائل التنفيذ، باتباع التسلسل الهرمي للنفايات<sup>1</sup> وإيلاء الأولوية لإجراءات تدريجية وملموسة لتخفيض إنتاج البلاستيك والمواد الكيميائية الخطرة.

نقدّم فيما يلي مخططاً لرؤيتنا لاقتصاد عالمي جديد وإصلاحي وآمن وعادل يُعاد النظر فيه في الوظائف والخدمات التي يُستخدم فيها البلاستيك، وينحصر فيه استعمال البلاستيك في مرحلة لاحقة في الاستخدامات التي يمكن فيها الحد من التأثير على صحة الإنسان وسلامة البيئة إلى أقل درجة ممكنة.

#### النص الإيضاحي:

يتطلع "تحالف العلماء" إلى معاهدة عالمية شاملة للبلاستيك تقرر بالعلاقات المعقدة والمتداخلة داخل دورة حياة البلاستيك بأكملها، بدءاً من استخراج المواد الخام لإنتاجه، مروراً بإنتاج المواد الاصطناعية والتركيب مع المواد المضافة وتطوير المنتجات والتصنيع والاستهلاك وأساليب تنفيذ المهام وتقديم الخدمات، وانتهاءً بضمان عدم إطلاق النفايات والمواد الكيميائية المضافة الذي لا مفر منه إلى البيئة في أساليب غير مأمونة وغير مستدامة. يجب أن ينطبق هذا على أي مواد بلاستيكية بغض النظر عن

<sup>1</sup> التحالف الدولي لعالم خالٍ من النفايات (2022). "https://zwia.org/zwh". /Zero Waste Hierarchy of Highest and Best Use 8.0.

مصدر الكربون، أي بما في ذلك "البلاستيك الحيوي". ويجب أن تركز المعاهدة بشكل راسخ على حقوق الإنسان، ولا سيما حق الإنسان الراسخ في التمتع بالصحة وحق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة والذين أقر مؤخراً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة، ويشمل ذلك حقوق غير البشر والاعتراف بالترابط المتبادل بين البشر والطبيعة لتحقيق رفاههم والمحافظة على بقائهم.

لمعالجة مسألة النفايات البلاستيكية المُلحّة، يجب أن يكفل الصكّ تقليل إنتاج البلاستيك الخام العالمي إلى أدنى حد، مع التركيز على التقليل من المواد البلاستيكية السامة وغير المستدامة والخطرة واستبدالها والقضاء عليها مع تعزيز البدائل الدائمة والقابلة لإعادة الاستخدام والقابلة للإصلاح والقابلة لإعادة التدوير والآمنة. ويجب أن تنظّم وجود المواد الضارة في البلاستيك، بما في ذلك البوليمرات والمواد المضافة والإضافات والمواد المضافة بشكل غير متعمد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل المعاهدة تقييم شتى أشكال المواد البلاستيكية ذات الأساس الحيوي أو القابلة للتحلل الحيوي، بما في ذلك خصائصها الكيميائية وتأثيراتها ومصيرها في مختلف النظم الإيكولوجية. ويجب أن تتناول المعاهدة أيضاً التسرب الناتج من المصادر غير الثابتة كسحج المنتجات البلاستيكية (مثل الطلاءات البوليميرية والإطارات والطرق والنشارة الزراعية ومعدات الصيد).

وينبغي وضع معايير السلامة والاستدامة والضرورة فيما يتعلق بالبوليمرات والمواد الكيميائية والمنتجات البلاستيكية، وكذلك بالنسبة لإدارة النفايات البلاستيكية. وينبغي أن يصوغ هذه المعايير علماء وخبراء مستقلون يقدمون المشورة للعملية، بما في ذلك خبراء في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فضلاً عن السكان الأصليين والخلفيات المجتمعية. يجب أن تدعم هذه المعايير والتوجيهات المصاحبة تقييم وإدخال طرق بديلة لتوفير الوظائف التي يُستخدم فيها البلاستيك حالياً. يجب أن تنظّم المعاهدة أيضاً تصميم المنتجات البلاستيكية التي تكون ضرورية بشكل واضح لضمان متانتها وقابليتها لإعادة الاستخدام واستدامتها مع تقليل المخاطر على جميع النظم الإيكولوجية ذات الصلة والبشر وغيرهم.

يجب التأكيد على الشفافية وإمكانية التتبع، مما يتطلب وضع علامات واضحة ومعلومات يسهل الوصول إليها على امتداد سلسلة التوريد، بما في ذلك للمستهلكين. ولدعم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأقل نمواً، ينبغي إنشاء صندوق متعدد الأطراف مخصّص لتقديم المساعدة التقنية والمالية الكافية.

تشكل العدالة البيئية والتعاون فيما بين الأجيال الركيزة لوضع نظم بديلة وبدائل مادية وغير مادية مستدامة (مثل الخدمات، والتأجير بدلاً من امتلاك مواد قابلة لإعادة التعبئة أو غيرها من المواد القابلة لإعادة الاستخدام) لعمليات صنع القرار التي تهيمن عليها مصالح تجارية انفرادية غير مستدامة. ويجب أن تعتمد المعاهدة على الخبرة العلمية المستقلة، ومعارف الشعوب الأصلية، والمدخلات المجتمعية لتحقيق هذه الأهداف.

يجب أن تكون التزامات المعاهدة مُلزِمة قانوناً ومحددة بأطر زمنية وقابلة للتنفيذ، ومدعومة ببرامج قوية لمختلف القطاعات وخطط واستراتيجيات إقليمية، مع التركيز على المشاركة الهادفة للفئات الأكثر تضرراً من التلوث البلاستيكي على امتداد دورة الحياة الكاملة لجميع المواد البلاستيكية. يجب أن يخضع المتسببون في التلوث عبر سلسلة القيمة للمساءلة، وأن يُطلب منهم الاستثمار في الممارسات السليمة بيئياً وتعويض المجتمعات المتضررة عن الخسائر والأضرار.

في الأساس، ينبغي أن تشجّع المعاهدة صراحةً حلول القضاء على النفايات والمواد البلاستيكية مع إدراج المبادئ الاحترازية والوقائية. ويلزم كذلك أن تتجنب الازدواجية مع الاتفاقات الأخرى، ولكن على نحو يضمن التغطية الشاملة لمعالجة جميع جوانب المشاكل المرتبطة بدورة الحياة الكاملة للبلاستيك. من خلال تبني هذه المعاهدة، يهدف المجتمع العالمي إلى مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية بشكل تعاوني وتأمين مستقبل أكثر أماناً وصحة واستدامة لكوئنا.

## 2. المبادئ

يرى "تحالف العلماء" أنه يجب على لجنة التفاوض الحكومية الدولية 3 إعطاء الأولوية للمفاوضات حول تدابير الرقابة الموضوعية، مع التركيز على الإجراءات الجديدة بشأن المراحل الأولية (تحديد مصادر المواد الخام والإنتاج) والمراحل الوسطى (التصنيع وتصميم المنتجات). يجب أن تشكّل تدابير الرقابة التي يمكن التحقق منها مؤقتاً العمود الفقري للصك الجديد وأن يسهّل تنفيذ رؤية قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) 14/5 "لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية". ومن هذا المنطلق، نوصي بإدراجها في المبادئ التالية:

### المبادئ الأساسية

- **المنع:** إيلاء الأولوية لمنع التلوث الناجم عن المواد البلاستيكية عبر دورات حياتها على التدابير المنخفضة في التسلسل الهرمي للقضاء على الهدر بما في ذلك إدارة النفايات وإزالتها ومعالجتها.
- **اتخاذ تدابير وقائية:** عندما تكون هناك مخاطر إلحاق ضرر جسيم أو لا رجعة فيه بالناس والمحيط الحيوي، فإن عدم اليقين العلمي ليس عذراً لعدم اتخاذ تدابير وقائية.
- **مساءلة الملوث:** وفقاً للمبدأ 16 من إعلان ريو<sup>2</sup>، يتحمل المتسببون في التلوث المسؤولية ويخضعون للمساءلة عن استيعاب التكاليف الكاملة لأنشطتهم، بما في ذلك منع التلوث والتخفيف من آثاره والإزالة الآمنة والإصلاح والتعويض عن الخسائر والأضرار.
- **عدم النكوص:** "منع الدول من إضعاف مستوياتها الوطنية في مجال حماية البيئة" و/أو "منع النكوص في مستوى الحماية الذي يوفره الصك"، مع التأكد من أن جميع مقررات مؤتمر الأطراف (COP) تتحرك في اتجاهات يتوفر قدرأ أكبر من الحماية لأهداف المعاهدة وبدون تراجع.
- **المشاركة الهادفة:** للمجتمعات المتضررة الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار بشأن السياسات المتعلقة بالبلاستيك، ويجب أن يكون هذا بمثابة مبدأ تأسيسي لعمليات المعاهدة<sup>3</sup>.

### السياسة والحوكمة العالمية

- **الامتثال العالمي:** يدعم "تحالف العلماء" [المقترح الغاني المقدم إلى لجنة التفاوض الحكومية الدولية 2](#) الذي يدعو إلى تبني فكرة فرض رسوم عالمية على التلوث البلاستيكي والتحليل الأوسع الذي حدده [مركز القانون البيئي الدولي \(CIEL\)](#) كوسائل مهمة لتحقيق الولاية الخاصة بالمعاهدة.

### التعاون والتكامل

- **المساواة والمعاملة بالمثل:** من الأهمية بمكان أن تتعاون البلدان على أساس المساواة والمعاملة بالمثل للقيام، ضمن أمور أخرى، بجمع البيانات وتجميعها وتقييمها من أجل تحديد مصادر التلوث التي يحتمل أن تسبب آثاراً عابرة للحدود، فضلاً عن وضع سياسات متسقة تهدف إلى الحد من تأثير المواد البلاستيكية العابر للحدود ومنعه والسيطرة عليه.

<sup>2</sup> "ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية جاهدةً إلى تعزيز استيعاب التكاليف البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية، مع مراعاة النهج القائم على أن يتحمل المتسبب في التلوث تكلفة التلوث من حيث المبدأ، مع إيلاء المراعاة الواجبة للمصلحة العامة ودون إحداث خلل في التجارة والاستثمار الدوليين".  
<sup>3</sup> ماركوس أوربانا، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بآثار الإدارة السليمة بيئياً للمواد والنفايات الخطرة والتخلص منها على حقوق الإنسان: مراحل دورة المنتجات البلاستيكية وآثارها على حقوق الإنسان، 33 و110. ب (2021)، <https://bit.ly/3LgIWAt>.

- **التحقق من التقيد بالأحكام وإنفاذها (CME):** إنّ التحقق من التقيد بالأحكام وإنفاذها أمر لا غنى عنه من أجل ضمان سياسة فعالة، لطمأنه الناس بأنه يجري التمسك بالسياسات، وتوفير المعلومات اللازمة لوضع الخطط والسياسات، وردع الممارسات التي تؤدي إلى التلوث، وضمن تحقيق النتائج البيئية والاجتماعية.
- **التعاون وتبادل المعلومات:** التشجيع على التبادل الحر والشفاف والمفتوح للمعارف العلمية والخبرات التقنية وأفضل الممارسات من أجل وضع سياسات بيئية فعالة وانطلاقاً من حق الإنسان في العلم.
- **التكامل والتنسيق والاتساق:** باعتبارها قضية نظامية وعالمية وعابرة للحدود، يتطلب التلوث بالمواد البلاستيكية سياسات متكاملة ومنسقة عبر نطاقات متعددة للحكومة. وينبغي أن تساعد النهج المشتركة بشأن النطاقات العالمية على القضاء على فرص وجود ثغرات في التنفيذ، وأن تكون أكثر كفاءة من الناحية التجارية.
- **الاستناد إلى الأدلة المستقلة والتجارب:** النظر في تجارب الفئات الأكثر تأثراً بالمواد البلاستيكية مع الاعتماد على جميع<sup>4</sup> الأدلة العلمية المستقلة المتاحة. وهذا يشمل أصحاب المعرفة المحليين مثل جامعي النفايات وكذلك علوم ومعارف السكان الأصليين والمساهمات الفريدة التي يقدمونها في سبيل إنهاء التلوث البلاستيكي، بما في ذلك المعرفة المتعلقة بنظم الاقتصاد الدائري والمواد والعلاقات والبيئة والحفظ والاقتصاد والمعرفة بين الأجيال.

#### الممارسات المستدامة والصحة

- **الاقتصاد الدائري:** "التعريف الأكثر شهرةً للاقتصاد الدائري هو أنه اقتصاد إصلاحي وتجديدي". لذلك، يجب أن يكون الاقتصاد الدائري اقتصاداً خالياً من المواد السامة أيضاً.
- **نهج الصحة الواحدة:** "نهج متكامل وموحد لتحقيق التوازن وتحسين صحة الناس والكائنات الحية والبيئة" (منظمة الصحة العالمية 2017).
- **استراتيجية الانقفايات:** توجيه السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المصممة لدعم نظام الانقفايات.

#### المساواة والعدالة

- **حقوق الإنسان:** تؤثر دورة حياة البلاستيك على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، مع تأثيرات غير متناسبة على الفئات المستضعفة.<sup>5</sup> ويجب أن يعكس إطار ومضمون معاهدة البلاستيك نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على الالتزامات التي تحمي حق الإنسان في الصحة وحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.<sup>6</sup>
- **المساواة بين الأجيال:** ضمان الإنصاف والمساواة والوصول العادل والحق في بيئة آمنة وصحية بين الأجيال.
- **الإنصاف بين الأجيال:** الإنصاف والعدالة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها داخل الأجيال الحالية، بما في ذلك بين الجنسين.

<sup>4</sup> كيانات تتمتع بالاستقلال الذاتي، ولا تخضع لأي تأثير أو سيطرة أو تدخل غير مشروع من الدول أو الأطراف الأخرى.

<sup>5</sup> حول التأثيرات الحقوقية على المجتمعات المستضعفة، انظر ماركوس أورينا، أعلاه (رقم 3)، القسم 3.

<sup>6</sup> دكتورة نورين أوميرا "حقوق الإنسان في معاهدة البلاستيك العالمية لحماية الصحة والنظم الإيكولوجية للمحيطات ومناخنا" (2023) 38(3)، المجلة الدولية للقانون البحري والساحلي (قرية). قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 أ(3) (10 ديسمبر/كانون الأول 1948)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (نيويورك، 16 ديسمبر/كانون الأول 1966، دخل حيز النفاذ في 3 يناير/كانون الثاني 1976)، المادة 12 [العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية]. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 300/76 (28 تموز/يوليو 2022)، حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وثيقة الأمم المتحدة 300/76/A/RES؛ قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 13/48 (8 أكتوبر 2021)، حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وثيقة الأمم المتحدة 13/48/A/HRC/RES.

- **العدالة الاجتماعية السياسية:** يجب ضمان التعويضات والعدالة والمشاركة الكاملة في مفاوضات المعاهدة للفئات الأكثر تضرراً بشكل غير متناسب عبر دورة حياة البلاستيك، بما في ذلك الأطفال والشباب والأجيال القادمة وجامعي النفايات والشعوب الأصلية والمجتمعات الساحلية والدول الجزرية والفئات التي تعيش بالقرب من مواقع الاستخراج والتصنيع وإدارة النفايات، من بين جملة أمور.
- **سيادة الشعوب الأصلية:** تماشياً مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP)، يجب الاعتراف بوضوح بحق الشعوب الأصلية في حماية مساحاتها ونظم العلم والمعرفة والنص عليه في جميع عمليات تصميم المعاهدات والمفاوضات وتنفيذها.

### السلامة والضرورة والاستدامة

نوصي بأن توجّه السلامة والضرورة والاستدامة عملية صنع القرار بشأن جميع الالتزامات الأساسية الممكنة<sup>7</sup> بالإضافة إلى ذلك، يعتقد "تحالف العلماء" أن مبادئ الاقتصاد الدائري الآمن، المتمثلة في التقليل إلى الحد الأدنى (بما في ذلك تقليل المواد الكيميائية السامة إلى أدنى حد) والمتانة وقابلية إعادة الاستخدام وإمكانية إعادة التدوير والشفافية، ينبغي تطبيقها على المنتجات التي لا يمكن القضاء عليها، وأنّ توجه المناقشات بشأن تدابير مراقبة دورة الحياة الموضوعية بموجب الصك العالمي<sup>8,9</sup>. من الجوانب المهمة للعمل بموجب مبادئ الاستدامة هذه تنظيم استخدام المواد الكيميائية السامة في المواد البلاستيكية.

### 3. اعتبارات أخرى

يعتقد "تحالف العلماء" أنه من الأهمية القصوى العمل على وضع أهداف عالمية للحد من المواد البلاستيكية يمكن التحقق منها وتكون محددة زمنياً، ووضع تدابير رقابية ووسائل التنفيذ (بما في ذلك التمويل) للحد تدريجياً وبشكل كبير من إنتاج البلاستيك والمواد الكيميائية الخطرة. وينبغي أن يسترشد ذلك بمبادئ التسلسل الهرمي للانفايات وأن يعمل على تطبيقها.

بصفتنا هيئة ديمقراطية ومستقلة ذات عضوية عالمية وخبرة تخصصية واسعة، نود تذكير المندوبين أنّ **تحالف العلماء** مستعد لتوفير المعلومات والبيانات الكمية والنوعية اللازمة لوضع تدابير السياسة. ونظراً لضيق الوقت، فإننا لا نعتقد أنّ هناك حاجة إلى هيئة استشارية علمية رسمية تابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية من الدول الأعضاء ومأذون لها من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لكننا نعتقد أنه ينبغي بدلاً من ذلك استغلال الوقت في المقام الأول في وضع تدابير رقابة ملموسة تشكل الأساس للاتفاق القادم.

في حين أنّ أحدث الوسائل والأفكار تشهد تطوراً طول الوقت وتتأصل درجة من عدم اليقين في المعرفة العلمية، يجب ألا يؤخر ذلك العمل. وينبغي تطبيق المبدأ الاحترازي تطبيقاً شاملاً لوضع تدابير رقابة ملزمة قانوناً استناداً إلى ما لدينا من معرفة، وضمان قدرة هيئة الإدارة للمعاهدة على إجراء تعديلات استناداً إلى معلومات علمية جديدة في نهج قائم على "البدء والتعزيز".

Options for Elements <https://wedocs.unep.org/xmlui/bitstream/handle/20.500.11822/42190/UNEP-PP-INC.2-4%20English.pdf>

United Nations Environment Programme and Secretariat of the Basel, Rotterdam and Stockholm Conventions<sup>8</sup>  
(2023). Chemicals in plastics: a technical report. Geneva

International sustainability criteria for plastic products in a global agreement on plastic. (2022). *et al.*, Rognerud, I<sup>9</sup>  
pollution. Nordic Council of Ministers